بريطانيا والنزاع القطرى البحرينى حول جزر حوار ١٩٣٨-١٩٤١م

د. محمد كمال أحمد السيد*
m_kamal202035@yahoo.com

ملخص

برزت مشاكل الحدود فى العالم العربى بعد الحرب العالمية الأولى، ومنها منطقة الخليج التى تأثرت مشكلاتها الحدوديه بالعامل القبلى، إضافة إلى التنافس الدولى، فقد رُسمت حدودها بموجب اتفاقيات عُوفيه أو بتدخل قوى كبرى، الأمر الذى أدى إلى اندلاع النزاعات والصراعات.

وقد اتخذت نزعات الحدود أشكالاً مختلفة سياسية واقتصادية وقانونية وعسكرية؛ فإن النزاع بين قطر والبحرين حول جزر حوار دار فى هذا السياق، لكنه لم يرتق للصدام المسلح، فالخلاف بين الدولتين بزغ حول حوار تزامنًا مع اكتشاف النفط فى البحرين، إلا أنه تحول إلى نزاع مفتوح فى عام ١٩٣٨م على خلفية مطالبة شركات النفط فى البحرين معرفة عما إذا كانت حوار تدخل ضمن مناطق نفوذها أم لا، ثم استمر حتى عام ١٩٤١ عندما أعلنت بريطانيا طى هذه الصفحه مؤقتـ ًا على خلفية طلب بريور Prior المقيم السياسى البريطانى فى الخليج إعادة فتحها، وذلك بسب تطورات أحداث الحرب العالمية الثانية.

وخلال تلك الفترة مر النزاع بين البلدين بمراحل عدة لعبت فيه شركات النفط وبريطانيا كقوة احتلال دورًا مهمًا، حيث بدأ بسعى كل طرف لتقديم ما يُعضد موقفه وبتفنيد أدلة الطرف الآخر، ثم تطور النزاع إلى حد طلب تدخل بريطانيا للبت فيه، وصولاً إلى إعلان بريطانيا تبعية الجزر إلى البحرين ورفض الجانب القطرى لذلك.

الكلمات المفتاحية: بريطانيا- البحرين- قطر- النزاع- جزر حوار

مقدمة

تُعد مشاكل الحدود واحدة من أهم مظاهر العلاقات الدولية، نظرًا لما يترتب عليها من تداعيات، وقد برزت مشاكل الحدود فى العالم العربى بعد الحرب

* د. محمد كمال أحمد: مدرس التاريخ الحديث والمعاصر -كلية الآداب - جامعة المنصورة

العالمية الأولى، ومنها منطقة الخليج التى تأثرت مشكلاتها الحدوديه بالعامل القبلى، إضافة إلى التنافس الدولى، فقد رُسمت حدودها بموجب اتفاقيات عُوفيه أو بتدخل قوى كبرى تجاهلت عن قصد نطاق السيادة الفعلية للكيانات السياسية فلم تراع عند ترسيم الحدود بين الدول الاعتبارات الجغرافية والقبلية، الأمر الذى أدى إلى اندلاع النزاعات والصراعات.

ولما كانت نزعات الحدود تتخذ أشكالاً مختلفة سياسية واقتصادية وقانونية وعسكرية؛ فإن النزاع بين قطر والبحرين حول جزر حوار دار فى هذا السياق، لكنه لم يرتق للصدام المسلح مثلما تم فى الصراع بينهما حول الزبارة.

لقد بزغ الخلاف بين الدولتين حول حوار تزامنًا مع اكتشاف النفط فى البحرين، إلا أنه تحول إلى نزاع مفتوح فى عام ١٩٣٨م على خلفية مطالبة شركات النفط فى البحرين معرفة عما إذا كانت حوار تدخل ضمن مناطق نفوذها أم لا، ثم استمر حتى عام ١٩٤١ عندما أعلنت بريطانيا طى هذه الصفحه مؤقتـ ًا على خلفية طلب بريور Prior المقيم السياسى البريطانى فى الخليج إعادة فتحها، وذلك بسب تطورات أحداث الحرب العالمية الثانية.

وخلال تلك الفترة مر النزاع بين البلدين بمراحل عدة لعبت فيه شركات النفط وبريطانيا كقوة احتلال دورًا مهمًا، حيث بدأ بسعى كل طرف لتقديم ما يُعضد موقفه وبتفنيد أدلة الطرف الآخر، ثم تطور النزاع إلى حد طلب تدخل بريطانيا للبت فيه، وصولاً إلى إعلان بريطانيا تبعية الجزر إلى البحرين ورفض الجانب القطرى لذلك.

وعليه تطرح هذه الدراسة عدة تساؤلات هى؛ ما دوافع النزاع القطرى البحرينى حول جزر حوار؟، ما الدور الذى لعبته شركات النفط فى إثارة هذا النزاع؟، إلى أى مدى كان الدور البريطانى فاعلاً فى هذا النزاع؟، ما موقف بريطانيا من الآليات التى استخدمها الطرفان لإثبات حقوقهم ؟.

وللإجابة على تلك التساؤلات تم تقسيم الدراسه إلى عدة محاور هى: دوافع النزاع وأبعاده، الجدل السياسى والقانونى حول ملكية الجزر، بريطانيا وقرار التحكيم، شركات النفط وتحديد خط التقسيم بين البلدين، أزمة الإعتداء البحرينى على رعايا قطر، وأخيرًا تقرير بريور المقيم السياسى البريطانى فى الخليج.

وقد اعتمدت الدراسة على مجموعة متنوعة من المصادر فى مقدمتها وثائق وزارة الخارجية البريطانية، والتى أمدت الدراسة بالمعلومات التى ساهمت فى تفسير الكثير من الأحداث، إضافة إلى عدد من المذكرات الشخصية والمراجع العربية والرسائل العلمية والدوريات العربية والأجنبية.

أولاً – دوافع النزاع وأبعاده :

كانت جزر حوار [١] خاضعة لأل خليفة [٢] منذ وصولهم إلى البحرين فى عام ١٧٨٣م انطلاقـ ًا من مركزهم على الساحل الغربى من شبه جزيرة قطر[٣]، فالأسر الرئيسة التى كانت تعيش فى حوار من قبيلة الدواسر[٤] التى اتخذت من البحرين مقرًا لها [٥]، فى حين كانت قطر واقعة تحت سيطرة آل خليفة، إذ كان يتم تعيين حُكام عليها من قبل هذه الأسرة، وقد ظلت كذلك إلى أن استقلت عن البحرين [٦].

وفى ظل هيمنة بريطانيا على المنطقة عقدت الأخيرة معاهدة السلم البحرى عام ١٨٦٨م مع قطر والتى حددت الصلاحيات المتعلقة بالأمن البحرى، كما تضمنت رفع أمر أى نزاع بشأن قطر وأية إمارة خليجية أُخرى إلى المقيم العام البريطانى، وكانت تلك المعاهدة بمثابة اعتراف بريطانى بالشيخ محمد بن ثانى كحاكم لقطر [٧].

وعندما أعلنت بريطانيا عام ١٨٧٨م الإمارتين كيانين سياسيين منفصلين قطر تحت حكم آل ثان والبحرين تحت حكم آل خليفة، لم تجر آنذاك عملية ترسيم دقيقة للحدود بينهما مثلما حدث لسائر إمارات الخليج ومشيخاته؛ بل ظلت

تلك الحدود لا تثير اهتمام أيا من الكيانين لعدم وجود ما يبرر إثارتها [٨].

وفى ظل الاتفاقيات التى تمت فى عامى ١٨٨٠و ١٨٩٢م ألزمت بريطانيا شيوخ الخليج وتحديدًا حاكم البحرين الشيخ عيسى بعدم الدخول فى أية مفاوضات أو اتفاقيات أو مراسلات مع أية قوة أُخرى إلا عن طريقها [٩]، ولا أن يتم إخضاع أو بيع أو رهن أو منح أى جزء من أراضيه لغير الحكومة البريطانية، ولا أن يقوم بأية أعمال من شأنها شن الحروب أو عمليات للقرصنة [١٠].

وتُعد الإتفاقية البريطانية العثمانية ١٩١٣م [١١] والخط الأزرق الذى نتج عنهاأول خطوة نظرية لدخول مفهوم السيادة على الخليج العربى، والذى طُبق عنها أول خطوة نظرية لدخول مفهوم السيادة على الخليج العربى، والذى طُبق عملًيا بموجب مؤتمر العقير ١٩٢٢م، والذى وضع ترسيمًا للحدود وربطه بمفهوم السيادة بين مناطق تابعة للدولة العثمانية لا تفصل بينها أية اعتبارات جغرافية أو دينية أو إثنية أو تاريخية [١٢].

ويعود تخلى الدولة العثمانية عن سيادتها على قطر والبحرين بموجب اتفاقية ١٩١٣م إلى الظروف السيئة التى كانت تمر بها نتيجة هزيمتها أمام إيطاليا فى طربلس الغرب ١٩١١م، وانشغالها فى حروب البلقان، ونجاح الملك عبد العزيز فى إنهاء الوجود العثمانى فى الإحساء فى مايو ١٩١٣م، علاوة على تخوف العثمانيين من أن يتم الاتفاق بين بريطانيا وألمانيا بشأن سكة حديد بغداد دون علمهم، الأمر الذى دفع الأخيرة لتقديم تنازلات عديدة لبريطانيا [١٣].

وفى عام ١٩٢٥م مَنح الشيخ عيسى بن على آل خليفة امتيازا [١٤] للتنقيب عن النفط إلى شركة "أى جى أس" البريطانية Eastern and General Syndicate Limited "، ثم انتقل الإمتياز فى عام ١٩٣٠م إلى شركة أمريكية [١٥] عُوفت باسم بابكو Bapco، والتى طالبت عقب اكتشاف النفط فى

البحرين[١٦] بتوسيع نطاق امتيازاتها ليشمل جميع الأراضى البحرينية بما فيها الجزر والمياه التابعه لها [١٧].

وبتوقيع قطر لاتفاقية التنقيب عن النفط عام ١٩٣٥م مع شركة نفط قطر – وهى امتداد لشركات نفط العراق–؛ أُصيبت العلاقات القطرية البحرينية بالتوتر، وهو ما لم يحدث عندما وقعت الأخيرة اتفاقية التنقيب مع الشركه العامة البريطانية عام ١٩٢٥م، وذلك لأنها لم تشتمل فى طياتها على جزر حوار [١٨].

الجدير بالذكر أن عدم إثارة الخلاف حول جزر حوار قبل ذلك كان يعود لإنعدام أهميتها الاقتصادية وخلوها من السكان باستثناء عدد قليل من صيادو الأسماك، لكن مع إعلان خبراء النفط أن حقل نفط دخان بدأ يواجه تسريب احتياطه عبر تجويفات طبيعية تحت الأرض إلى جزر حوار أعلنت قطر تمسكها بملكيتها[١٩]، وكذلك البحرين التى كانت تعانى من انخفاض الاحتياطى النفطى، علاوة على عدم استقرار تجارة اللؤلؤ [٢٠]، الأمر الذى دفع الساسة البحرينيين للتمسك بحوار وعدم التفريط فيها [٢١].

ومع إرسال البحرين حامية عسكرية للجزر عام ١٩٣٦م، وحفر أبار للمياه توترت العلاقات بين البلدين[٢٢]، ثم ازدادت عقب إبلاغ حاكم البحرين حمد بن عيسى جوردن لوخ " Gordon Loch " المعتمد السياسى البريطانى فى البحرين أن جزر حوار جزء من بلاده وستدخل ضمن مفاوضات النفط الجديدة، وعلل ذلك بأن هناك عددًا من الرعايا البحرينيين يسكنون هذه الجزر، ويملكون مصائد للأسماك بها، ويخضعون لحُكم شيخ البحرين الذى يُمارس سلطاته القضائية عليهم وتنظر محاكم بلاده فى قضاياهم، وعليه رفع لوخ تقريره إلى المقيم البريطانى فى الخليج فى السادس من مايو ١٩٣٦م متضمنًا ملاحظاته المتمثلة فى أن مصالح بريطانيا تكمن فى توسيع رقعة البحرين ما أمكن ذلك، وأنه ليس مطلعًا على وجهات نظر حاكم قطر، لكنه لم يسبق وأن سمع منه أى اعتراض

على أنشطة رعايا شيخ البحرين هناك [٢٣].

وانسجامًا مع سياستها فى الخليج تدخلت بريطانيا إلى جانب البحرين وأعلنت عبر إحدى اللجان التى شكلتها للبحث فى هذا الموضوع أن جزر حوار تبدو وكأنها تخص شيخ البحرين [٢٤].

وخلال عام ١٩٣٧م تراجع الاهتمام بقضيه حوار، إذ تركز الصراع بين قطر والبحرين حول الزبارة [٢٥]، وتحول إلى صدام مسلح فى ٣٠ يونيو ١٩٣٧ بهجوم القوات القطرية على الزبارة وهزيمة حاكمها الموالى للبحرين [٢٦].

وعليه أرسلت البحرين برقيه إلى ويليم فاول "William Fowle " المقيم البريطانى فى بوشهر أكدت فيها تبعية الزبارة لها، ثم ألحقت ذلك بقطع علاقاتها مع قطر، وأعلنت رفع رسوم مرور البضائع المارة إليها عبر أراضيها بما فيها البضائع الخاصة بشركة النفط العاملة فى قطر، مما ولد أزمة اقتصادية كبيرة لدى الأخيرة كان من نتائجها انتشار عمليات التهريب فى الخليج العربى، الأمر الذى دفع بريطانيا للتدخل فأعلنت أن الزبارة جزء من قطر ولا أحقية للبحرين فيها [٢٧].

ويعزو البعض سبب إعلان بريطانيا تبعية الزبارة لقطر إلى أن امتياز البترول فى الأخيرة كان لشركة بريطانية، أما فى البحرين فكان لشركة أمريكية، وقد خشى البريطانيون من أن يذهب امتياز التنقيب فى الزبارة إلى الشركات الأمريكية إذا ما أصبحت الزبارة تابعة للبحرين [٢٨].

وهكذا يمكن القول أن السياسة البريطانية فى المنطقة كانت أحد أهم عوامل نشوب النزاع بين قطر والبحرين، وذلك على خلفية معاهدات الحماية التى عقدتها مع حكام المنطقة والتى كفلت لها الهيمنة الكاملة على مقدراتها، وهى السياسة التى كانت تحمل بين طياتها إثارة التناحر والفرقة بين هؤلاء الحكام، كما كان اكتشاف النفط عاملاً إضافيًا، إذ سعى كل طرف لإثبات ملكيته

للمناطق التى يتواجد بها، وهو الأمر الذى غزته شركات النفط بطلبها الدائم معرفة مناطق ونفوذ التنقيب الخاصه بها.

ثانيًا- الجدل السياسى والقانونى حول ملكية الجزر:

شهدت تلك المرحلة من النزاع القطرى البحرينى حول ملكية الجزر جدالاً سياسيًا وقانونيًا، لعبت فيه بريطانيا بحكم سيطرتها على المنطقة دور الوسيط لحل المشكلة، وقد بدأت تلك المرحلة فى الخامس من أبريل ١٩٣٨م عندما طلبت شركة بتروليوم كونسيشنPetroleum Concessions من حاكم البحرين معرفة ما إذا كانت جزر حوار وفشت الدبيل تخص البحرين أم لا، وعليه اقترح المقيم السياسى البريطانى أن مسألة ملكية حوار يجب البت فيها، وأنه بموجب الأدلة المتوفرة لدى بريطانيا أعلنت الأخيرة إن هذه الجزر تخص البحرين، مما أدى إلى إثارة النزاع مع الجانب القطرى، وزاد من تأججه قيام البحرين بتعزيز حامياتها العسكرية فى الجزر، وحفر العديد من الأبار،ووضع علامات لإرشاد السفن(٢٩).

وعليه قدم عبد الله بن قاسم آل ثانى حاكم قطر فى العاشر من مايو ١٩٣٨م احتجاجا إلى الوكيل السياسى البريطانى فى البحرين هـ. ويتمان H.Weightmanعلى تصرف الأخيرة تجاه جزر حوار والتى عدها جزء لا يتجزأ من أملاكه، واصفا هذا التصرف بأنه يُعد تحديًا من البحرين لحقوق غيرها (٣٠).

وقد جاء هذا التحرك من جانب حاكم قطر رغبة منه فى أن تتخذ بريطانيا ما يلزم من إجراءات تفاديا لوقوع أية مشاكل قد تؤثر على حالة السلم فى المنطقة (٣١).

وعلى الرغم من تجاوب الوكيل البريطانى فى البحرين مع احتجاج حاكم قطر، ورفعه هذا الاحتجاج الى المقيم السياسى البريطانى فى الخليج فى

الخامس عشر من مايو ١٩٣٨م، إلا أنه أوضح عدم وجود ما يدعم الادعاءات القطرية، مضيفا تلقيه معلومات من حاكم قطر تفيد قيام الحكومة البحرينية بأعمال إنشائية فى حوار وهو ليس حقًا لهم ، كما أبدى استعداد الحكومة البريطانية لدراسة أى طلب رسمى يقدمه حاكم قطر شريطة أن يكون مدعومًا بأدلة دامغة وشاملة لتأكيد سيادة بلاده على جزر حوار [٣٢] .

وهو الطلب الذى أعاد التأكيد عليه فى العشرين من مايو ١٩٣٨م مطالبًا إياه بمنع رعاياه من القيام بأى اعتداء على رعايا البحرين الموجودين فى الجزر [٣٣].

عندئذ أجاب حاكم قطر فى السابع والعشرين من مايو ١٩٣٨م بأن حكومة البحرين لا تمتلك أى دليل قانونى يبرر ادعاءتها، وإن إجراءتها الأخيرة هى ما دفعته إلى التحرك وتقديم الاحتجاج ضدها [٣٤].

علاوة على أن جزر حوار مثلها مثل الجزر الأخرى، فسواحل قطر لم تمر بأى تطور جديد غير من وضعيتها أو يعطى لأحد مبررًا للمطالبة بها، لقد كانت هذه الجزر منذ وقت طويل خالية من أى تدخل أو أعمال تجذب الانتباه سوى أن بعض الصيادين كانوا يتواجدون عليها عندما يذهبون للصيد، وهو ما يُعد ممارسات عادية كانت تحدث فى بقية الجزر الأخرى، وأنهى حديثة بمطالبة بريطانيا أن تُلزم البحرين بعدم التدخل غير القانونى على حقوق الآخرين [٣٥].

وردًا على مطالبته بعدم الاعتداء على جزر حوار، طالب بدوره الحكومة البريطانية بمنع البحرين من ممارسة أية أنشطة أو تدخلات إلى أن يتم البت فى أمرها انطلاقًا من مبدأ العدل والمساواة [٣٦].

وفى التاسع والعشرين من مايو ١٩٣٨م قدم حاكم قطر خطابًا آخرًا طالب فيه بالإطلاع على إدعاء حكومة البحرين كى يتمكن من تفنيده، إضافة إلى إنه يجب أن تقوم بريطانيا بإجبار البحرين على إخلاء جزر حوار انتظارًا لقرار فى

هذا النزاع [٣٧].

أجاب ممثل بريطانيا بأن الطلب الأول متروك لحكومة بلاده كى تُقيم الدليل المقدم من الطرفين، ولو تم السماح للطرفين بدراسة ونقد كل بيان، وأن يقوم كل طرف بتقديم البيانات المضادة وتفنيد طلبات الطرف الأخر والرد عليه، فلن يتم تسوية الأمر أبدًا، أما عن الطلب الثانى فالحكومة البريطانية أوضحت أن البحرين تحتل الجزر بالفعل على مدى شهور ماضية، وأنه لن يتم طلب هذا الأمر منها حرصًا على عدم إثارة الأوضاع أثناء مناقشتها، وأكدت أنه عندما يُطالب شخص بأملاك طرف آخر سوف يظل الطرف الثانى كما هو حتى يتم البت فى الأمر [٣٨].

وفيما يتعلق بمضمون إدعاء حاكم قطر، أوضح الجانب البريطانى أنه يستند إلى تأكيد للسيادة على أساس الوحدة الجغرافية، وأن قطر لم تقدم أى دليل على ممارستها حقوق السيادة الفعلية على الجزر سواء أكان بجمع الضرائب أو بيع حقوق الصيد أو ممارسة سلطة قضائية أو ذكر لأى وظيفة قد تشير إلى حقوق السيادة [٣٩].

وقد دارت ردود فعل حاكم قطر على هذه الأحداث فى صورة طرح تساؤلات وتقديم الإجابة عليها، فأثناء زيارة الوكيل السياسى البريطانى فى البحرين إلى الدوحه فى ٣٠ مايو ١٩٣٨م ناقش الشيخ عبد الله معه موضوع الأشخاص اللذين ذهبوا سرًا للبحرين للدعاية، خاصة وأن حكومة البحرين منعت كل رعايا قطر من دخول بلادها بلا استثناء، على عكس ما ذكره المندوب السياسى فى خطابه، وتساءل كيف يفسر سماح حكومة البحرين بدخول بعض الرعايا القطريين إليها ممن ذهبوا إلى هناك بنية سيئة أو بدون علم ؟ ويجيب بأن ذلك يخالف ما قرره مسئولو البحرين، ثم طرح تسأولاً آخرًا حول حق البحرين فى منع رعاياه من دخولها ثم تسمح لبعضهم بالدخول؟ ويجيب بأنها ما فعلت ذلك إلا

بهدف استغلال هذه العناصر لبث دعاياتها [٤٠].

وبناء عليه طالب حاكم قطر بريطانيا بدراسه الأمر، وألا تسمح لأى من رعاياه بدخول البحرين، لأن حكومة الأخيرة كانت تستخدم أموالها للتغرير بالبسطاء بهدف إثارة المشاكل، وعليه يجب التصدى لهذه الأمور لتدارك نتائجها [٤١]، كما طالب من الممثل البريطانى فى ١٤ أغسطس ١٩٣٨م أن تقوم حكومة البحرين بتقديم بيان مفصل بطلبها لجزر حوار، وهو الأمر الذى قام بتنفيذه الممثل البريطانى [٤٢] .

ومن جانبه أجاب حاكم البحرين على المطالب التى رفعتها له بريطانيا من حاكم قطر فى أغسطس ١٩٣٨م بأن إدعاء الأخير بأن البحرين لم تحتل الجزر إلا فى الأيام الأخيرة أمرًا غير صحيح، لأن جزر حوار كانت ولا تزال ملكا لحاكم البحرين ويسكنها رعاياه لمدة تزيد على قرن، وأن وجود حامية عسكرية بحرينية بها فى السنوات الأخيرة مرده إلى أن وجودها فيما مضى لم يكن ضروريا، فالعلاقات بين البحرين وقطر كان يسودها حالة من الود والتآخى [٤٣].

علاوة على أن الحديث حول لجوء بعض الصيادين للأسماك عند ارتيادهم البحر لعمليات الصيد لهذه الجزر قول يثير الإستهزاء ووصف غير صحيح، لأن الصيادين المشار إليهم من سكان حوار فعلاً كانوا يذهبون للصيد ثم يعودون بأسماكهم إليها، وأحيانا كانوا يرسلونها إلى المنامة لبيعها، أضف إلى ذلك يذكر حاكم قطر أن له الحق فى ملكية جزر حوار، فإذا كان الأمر كذلك، لماذا لم يستعمل قط حقه الذى يدعيه فى امتلاك تلك الجزر وسكانها؟، لكن ما يتضح أن الشيخ عبد الله كان قبل سنه واحدة يجهل وجود هذه الجزر، وأنه تحرك الأن ظنا منه أنها ربما تحتوى على النفط [٤٤].

وبالنسبة لإستناد حاكم قطر فى ادعاءاته على ملكية جزر حوار وفرض

سيادته عليها بقوله " منذ تاريخ إعلان استقلال قطر والإعتراف بحكمى عليها كانت تلك الجزر كغيرها تنتمى لقطر" فإن الإعتراف بالشيخ عبد الله كأمير لقطر كان قبل ١٥ إلى ٢٠ عاما، وهو ما يعنى أن حوار قبل تلك الفترة كانت ملكا للبحرين، وإذا لم تكن قبل الإعتراف به رسميا ملكا للبحرين فلمن كانت إذن؟ (٤٥).

علاوة على ذلك لم يستطع حاكم قطر أن يقدم دليلاً أو يثبت ملكيته للجزر، لكن كل جداله انصب حول أنه بما أن الجزر قريبة من بلاده فيجب أن تكون تابعه له، أن وضع جزر حوار الجغرافى غير مختلف عليه، فموقعها معروف لدى حُكام البحرين وأهلها أكثر مما هو لدى الشيخ عبد الله نفسه، وذلك لأن شيوخ البحرين وسكانها دائما ما كانوا يرتادون تلك الجزر، بينما لم يطأها قط قدم أى فرد من عائلة آل ثانى (٤٦).

كما أن جزر حوار هى قسم من أرخبيل مجموعة جزر البحرين وكانت تحت حكم شيوخها منذ استيلاء آل خليفة عليها عام ١٧٨٣م، وعليه فإن سكان حوار من رعاياه، وهم يثبتون ذلك فى عريضة موقعه بإمضاءاتهم، فسفنهم مسجلة فى البحرين ويدفعون رسوم تسجيلها، كما يدفعون رسوم الغوص، علاوة على أنها تحمل علم البحرين والقائمون عليها يسافرون بجواز سفر بحرينى، أن سكان حوار ليست لهم أية علاقة أو معاملة مع قطر (٤٧) .

كما أن هناك تفصيلات عن قضايا جرت فى محاكم البحرين بشأن منازعات بين أهالى حوار حول أملاك منقولة وغير منقولة، كما أن شرطة البحرين كانت تقوم بتنفيذ أوامر حاكمها بإلقاء القبض على المجرمين فى الجزر، علاوة على أن شيوخ البحرين قد اعتادو زيارة حوار، وقضوا فى حكمهم عليها مدة تزيد على قرن ونيف، وعليه فإذا كان حاكم قطر لديه أى برهان على ادعائة بملكية حوار فعليه أن يقدمه، وفى هذا السياق رفع عدد من سكان حوار عريضة

أكدوا فيها أنهم من رعايا حاكم البحرين وأن حوار تتبعه (٤٨).

وإزاء ذلك رفع حاكم قطر مذكرة فى ٣٠ مارس ١٩٣٩م إلى المعتمد البريطانى أثناء زيارة الأخير للدوحه ساق خلالها العديد من الإعتراضات حول دعوى البحرين وتقديم الأدلة على شرعيه ضم حوار لقطر، كما أشارت المذكرة إلى عدد من النقاط منها؛ أن الرعايا التى تتحدث عنهم مذكرة البحرين لا يشكلون شعبا ولا سكانا لهذه الجزر، وانما هم بعض صيادى الأسماك ممن كانوا يرتادون هذه الجزر بصورة مؤقته، علاوة على أن حصول الغواصين على دفاتر الغوص من البحرين لا يعنى اعتبارهم من رعايا البحرين، فأهل الإحساء ونجد وقطر كانوا يقومون بالغوص فى المياة الإقليمية للبحرين ويحملون دفاتر الغوص منها، علاوة على عامل القرب الجغرافى فالجزر تقع ضمن المياه الإقليمية لقطر ولا تبعد عنها سوى بميل واحد فقط، بينما تبعد عن البحرين بثمانية عشر ميلاً (٤٩) .

ثالثًا- بريطانيا وقرار التحكيم:

إزاء إدعاء كل من قطر والبحرين لأحقيتهما بالجزر، رفع المندوب السياسى البريطانى فى البحرين مذكرة بعنوان" ملكية جزر حوار" أشار فيها على أن إدعاء حاكم قطر يقوم حول تأكيد واضح للسيادة على حوار وعلى جزر أُخرى مجاورة لبلاده، وأن البحرين لم تحتل تلك الجزر أو مارست أى تشريع عليها، بل هى جزء لا يتجزأ من قطر بفضل القرب الجغرافى، إضافة إلى تقديمه شهادات من أشخاص أكدوا خلالها أن حوار لا تنتمى للبحرين، بل لقطر (٥٠).

وعليه فقد أكد أن إدعاء السيادة من قبل قطر ُبنى على أساس الوحدة الجغرافية فقط، وهو بذلك يـُعد ذا قيمة ضعيفة إلا فيما يتعلق بمنطقة غير محتلة من الأرض، أو جزيره تقع بالقرب منه أو فى المياه الإقليمية للدولة المقدمة للطلب، وبالتالى فإن التأكيد الذى صرح به حاكم قطر حول السيادة يـُعد واهيًا

فى ظل غياب الأدلة [٥١].

وأضاف المندوب السياسى فى مذكرته أنه خلص بعد زيارته لحوار فى أبريل عام ١٩٠٩م أن ملكيتها تعود إلى البحرين، مستدلاً على ذلك بتأكيد الدواسر المقيمين بها أنهم استقروا بها بتصريح من ممثل البحرين فى الجزر، كما أن ما قدمه حاكم قطر من أدلة بوجود أشخاص يذكرون أن حوار تابعة لبلاده وليست للبحرين تُعد بلا قيمة لأن ا لأمضاء عليها بنفس خط اليد، وليست مُدعمة بأختام ولا بصمة للموقعين، فضلاً عن أنه لا يوجد أى وصف للموقعين أو مكان إقامتهم [٥٢].

فى المقابل كان لدى المندوب السياسى تأكيد بأن الجزيرة الرئيسية لحوار كانت مأهولة بالسكان التابعين للبحرين منذ قرون، وذلك بوجود مقبرتين كانتا موجودتين بالجزيرة، علاوة على أن هناك قريتين فى حوار كان يقيم بهما ما بين ٢٠ و٣٥ أسرة يعيشون فى منازل من الطوب وسقفها من سعف النخيل، فضلاً عن أن إدعاء الحكومة البحرينية أن هناك مراعى لقطاعات الماشية أمر لا مراء فيه، فالأمطار الغزيرة كانت توفر ذلك، حيث كان هناك ما يقرب من مائة رأس من الماشية، وهو ما يدعم الطرح البحرينى بأن حوار أكثر من مجرد ملجأ مؤقت لصيادى السمك [٥٣].

وتطرق المسئول البريطانى إلى أن حكومة البحرين ذكرت أن أفخاخ الصيد الدائمة فى حوار مسجلة فى قسم الأراضى الخاصة بها، وإنه قد دار حولها نزاع، أمام المحكمة الشرعية السنية البحرينية، وهو أمر مهم فى الإشارة إلى ممارسة السلطة التشريعية من قبل حاكم البحرين، علاوة على أنه كان هناك حُكمين قُدما مع إدعاء البحرين يعود تاريخهما إلى نحو ثلاثين عامًا مضت، وكلاهما له صله بمنازعات تتعلق بملكية أملاك الأراضى والشواطئ فى حوار [٥٤].

وكان حاكم قطر قد سعى جاهدًا لإظهار عدم قيمة هذين الحكمين، فذكر أنه من المألوف بالنسبة لقضاء أحد الدول الإسلامية تسوية النزاعات بين رعايا دولة إسلامية أخرى، وهو أمر صحيح فيما يتعلق بالقضايا الشخصية، فحاكم قطر سيكون أول من ينكر أن قاضى نجد مثلا يستطيع أن يسوى خلاف بين اثنين من رعاياه فيما يتعلق بأملاك الأراضى فى الدوحة، أضف إلى ما سبق أن حاكم البحرين قد قام بإنقاذ مجموعة من الجنود الأتراك فى حوار بعدما تحطمت سفنهم، علاوة على أن الجبس الذى كان يتم استخراجه من حوار كان بترخيص من حكومة البحرين (٥٥).

كما أنه فى ظل غياب أى مؤشر على ممارسة السلطة من جانب حاكم قطر، فإن إقامة نقطة للشرطة من قبل البحرين هناك منذ ثمانية عشر شهرًا تقريبا وبناء جامع شمال الجزيرة والجهود التى بذلت لعمل بئر، كلها تقدم فرضية قوية للسلطة البحرينية على الجزيرة (٥٦).

وبالإشارة إلى تلك المذكرة وجه وزير الخارجية البريطانى فى يوليو ١٩٣٩م رسالة إلى حكومة الهند طالب فيها بتوجيه تعليمات للمندوب السياسى فى الخليج كى يعلن قرار بريطانيا بتبعية الجزر للبحرين وليست لقطر طبقا لما أتيح لها من أدلة، وأن عبء تفنيده سيقع على أى مدعى آخر (٥٧).

وعلى الرغم من الطبيعة المشروطة للقرار المشار إليه فإن مجموعة جزر حوار أصبحت تُعامل باعتبارها أرضًا بحرينية، وعليه فقد تم تشجيع عدد من الشركات لتقديم عروضها لشيخ البحرين لنيل امتيازات فى الجزر، ثم استتبع هذا الأمر سعى الحكومة البحرينية لتعزيز سلطاتها عبر قيامها بأعمال المسح وإقامة مركزًا للشرطة على الجزر (٥٨).

وهكذا فإنه يمكن القول أن قرار بريطانيا بتبعية الجزر للبحرين بُنى على ما تمثله الأخيرة من أهمية لها، لأنها كانت تحظى باهتمام القوى المحيطة بها،

خاصة وأن البحرين كانت محورًا لتجارة الخليج وسوق للؤلؤ، ولهذا جذبت العديد من المشترين الأوروبيين والهنود، فضلاً عن أنه ربما جاء تعويضًا للبحرين عن وقوف بريطانيا بجانب قطر فى قضية الزيارة .

على أية حى لاقى قرار الحكومة البريطانية ردود أفعال متباينة، فقد رحب به حاكم البحرين، مبديا شكره لبريطانيا فى حفاظه على حقوقه [٥٩]، وأكد أن الخلاف بين البلدين دار حول أماكن عدة، لكن حوار كانت لب الخلاف، وعليه فإن البحرين لم تكن تقبل بأدنى من تبعيتها إليها [٦٠].

أما حاكم قطر فقد أبدى أسفه واستنكاره فى الرابع من أغسطس ١٩٣٩م لقرار الحكومة البريطانية، متسائلاً كيف تُعلن لندن أن الجزر التى تُعد مكملة لقطر على الجانب الشمالى تخص البحرين؟، مضيفًا أنه لا يستطيع البقاء ساكنا تجاه هذا الأمر، ولهذا قدم احتجاجه للمرة الثانية مطالبًا الحكومة البريطانية بالنظر للخلاف بعين العدل والمساواة، وذلك عبر اعادة دراسته مرة أخرى [٦١].

أجابت بريطانيا عبر مسئوليها فى الخليج بأن قرارها نهائى، ولا يمكن إعادة فتحه مره أُخرى[٦٢]، مما دفع حاكم قطر للتأكيد على مواصلته إيضاح قضيته، وأنه يثق فى بريطانيا بأنها لن توافق على انتهاك حقوقه واقتطاع جزء من حق شخص كى تعطيه لآخر، فضلاً عن تأكيده بأن حكومة البحرين ليس لديها أى صله بحوار [٦٣].

وأمام تجاهل بريطانيا علقت قطر بأن قرار عام ١٩٣٩م يُعد بلا قيمة وغير ملزم، كونه لايتفق مع العملية التى أدت لإصداره [٦٤]، فالمسئولين البريطانيين تصرفوا بشكل غير منصف ومتحيز [٦٥] .

رابعـــًا- شركات النفط وتحديد خط التقسيم بين البلدين :

إلى جانب الجدل الرسمى بين قطر والبحرين حول مسألة تعيين الحدود، كانت لشركات النفط العاملة فى البلدين دورها فى إثارة القضية، إذ ارتبطت

أنشطتها بضرورة تعيين الحدود بشكل واضح بين البلدين، وقد بدأ ذلك في الثالث عشر من يونيو ١٩٣٩م عندما أكد مدير شركة النفط البحرينية أنه أثناء مقابلته لحاكم قطر طرح معه الأخير موضوع جزر حوار، وأكد له أنها جزء من بلاده، وتدخل ضمن امتيازاتنا (٦٦).

وتماشيًا مع ذلك أكد مايلز Mylles المفاوض الخاص بامتيازات البترول فى قطر أن حوار جزء من منطقة امتيازاتنا، وأنه أيا كان الحكم النهائى الذى اتخذ تجاهها ترىالشركة أنه يجب أن يُغطى بالتفصيل مسألة توزيع المياه الإقليمية بين قطر والبحرين (٦٧).

وإزاء ذلك رأت بريطانيا أنه بات من الضرورى تحديد خط التقسيم بين البلدين، ونظرًا لعدم وجود خريطة تفصيليه للمنطقة المعنية، طلب المسئول السياسى البريطانى فى الخليج من قائد القوات الجوية الملكية فى الحبانية بالعراق عمل خريطة على مقياس رسم صغير، وذلك عبر تصوير تلك المنطقة أثناء قيام القوات الجوية بتدريباتها، على أن تكون تلك الخريطة موضحة بخطوط حمراء، وتسلم إلى الوكيل السياسى البريطانى فى البحرين فى غضون ستة أسابيع (٦٨).

وفى الثانى من ديسمبر ١٩٣٩م طالبت شركة الإمتيازات النفطية البحرينية المعتمد البريطانى ويتمان Weightman أن يظل الطريق بين البحرين وزكريت على ساحل قطر مفتوحًا لمرورها، حتى يتيح لها القيام بعمليات التنقيب بجزر حوار فى المستقبل (٦٩).

كما قامت الشركة بعمليات مسح زلزالى للحيد البحرى (٧٠) الذى يقع فى منتصف الطريق بين البحرين وقطر، علما بأن هذه الحيود لا يوجد سجل بملكيتها، لكن شركة البترول البحرينية عدت تلك الحيود تابعة للبحرين، ولهذا قامت بضمها للمنطقة التى قامت بمسحها (٧١).

وفى هذا السياق أكد المندوب السياسى البريطانى فى البحرين على أن حاكم قطر لم يعترض على عمليات المسح التى قامت بها شركة البترول البحرينية للحيود [٧٢].

وإزاء ما سبق طلب وزير الخارجية البريطانى من المندوب السياسى فى البحرين إبداء رأية حول خط التقسيم الفاصل بين البلدين، وكذلك إبداء ملاحظاته عن الموضوع الذى أثارته شركة امتيازات البترول حول خط التقسيم ما بين مصالح البحرين وقطر فى المياه الفاصلة للدولتين [٧٣].

وتنفيذًا لما سبق تم عمل مسح للمنطقة من قبل القوات البريطانية فى الحبانية، لكنها كانت على خريطة صغيرة لم تظهر تفاصيل مهمة، وهى بلا شك جاءت كذلك كون أن المندوب السياسى قد طلبها على مقياس رسم صغير، وذلك تجنبًا لما قد حصل عليه من صورة لمدينة بالهند كانت مساحتها ٢٠ قدم، ولهذا طلب المندوب السياسى من مركز القيادة الجوية بالعراق عبر مسئول الاتصالات بالبحرين عمل خريطة أخرى على مقياس رسم كبير فى ثلاثة أو أربعة مطبوعات ضخمة، وأردف ذلك بأنه لو تطلب هذا العمل وقت أطول سيحاول التعامل مع المطبوعات الصغيرة [٧٤].

وحول سؤال وجه للمندوب السياسى البريطانى حول ترسيم الخط الفاصل بين مصالح البحرين وقطر فى المياه؟ أجاب لم يتم الوصول إلى أى أراء محددة، وأضاف أنه بصرف النظر عن مجموعة جزر حوار كانت هناك عدة جزر صغيرة فى تلك المياه على بعد ثلاثة أميال من شاطئ قطر قد طالبت بهم البحرين منذ عامين بوضع أعلامها الوطنية، ولو كان هذا التصرف مقبول وهو الذى لم تعارضه قطر يحق للبحرين طلب السيادة، إذ يفترض أن الأخيرة حصلت على السيادة القضائية على المناطق الواقعة فى البحر فى نطاق الأميال الثلاثة حول كل جزيرة، وهو ما يترك مساحة كبيرة من البحر بين الأميال الثلاثة

من الحدود الإقليمية للدول المعنية ولا يمكن أن تطالب بها أى منهما [٧٥].

واستطرد مؤكدًا صعوبه موافقة البلدين على تقسيم منطقة سيادتهما، نظرًا لتوتر العلاقات بينهما، وعليه فإنه عندما تقوم شركة البترول البحرينية كعميل لدى البحرين أو شركة امتيازات البترول المحدودة كعميل لقطر بعمليات للتنقيب من خلال الاستكشاف أو التفجير خارج المياه الإقليمية للبلدين، سيؤدى ذلك إلى حدوث نتائج سيئة، ولهذا فإنه يجب دعوة الشركتين لتفادى ذلك عبر التوصل لاتفاق ودى بينهما [٧٦].

وفى سبيل تحقيق ذلك أكد المندوب السياسى البريطانى أنه رغم حصوله على خريطة بمقياس رسم كبير فى ربيع ١٩٤٠م، وسعيه لاستكمالها، وتوضيح بعض النقاط غير المكتملة بها عبر قيامه شخصيًا بزيارة حوار؛ إلا أن هذا الأمر لم يكتمل بسب صعوبه تركه البحرين بسبب تطورات الحرب العالمية الثانية من ناحية، وتوقف الشركات النفطية عن ممارسة عملها من ناحية أُخرى [٧٧].

ويلاحظ أن هذا الهدوء وعدم أصرار الجانبين على تحديد حد فاصل بين مناطق عمل الشركتين ربما كان عائدًا إلى توقف أعمالهم الإستكشافية، بسبب تطورات أحداث الحرب العالمية الثانية، والدليل أن هذا الموضوع قد طُرح مرة أخرى عام ١٩٤٦م عندما استأنفت شركات البترول عملها، وذلك عندما طلبت الشركة البحرينية إذنًا للعمل فى بعض المناطق التى يفترض أنها تابعة لقطر، لكن بريطانيا أعلنت رفضها لذلك حتى يتم البت فى الأمر فى أقرب وقت ممكن [٧٨].

خامسًا – أزمة الإعتداء البحرينى على رعايا قطر:

بدأ الحديث عن تلك الأزمة عندما قدم حاكم قطر شكوى إلى المعتمد البريطانى فى البحرين بأن هناك ثمان مراكب كانت ترسوا فى حوار قام أفرادها

بالنزول سرًا إلى شواطئ قطر الغربية فى ٣١ مايو ١٩٤٠ وتسللوا داخل أراضيها، وألقوا القبض على عدد من الرعـايـا القطريين (٧٩) وأخذوهم بالقوة إلى تلك القوارب (٨٠).

وقد وصف حاكم قطر هذا الإجراء البحرينى بأنه تحدى واضح وتحرك جرئ ضده، قد يؤدى إلى نتائج وخيمة، فحكومة البحرين قد أتخذت من جزر حوار قاعدة، واستخدمتها فى إرسال أفراد تابعين لها إلى ساحل قطر عندما تحين الفرصة (٨١)، وأكد أنه مع استمرار تلك الأمور سيتخذ من الإجراءات ما يضمن له منع أى اعتداء يتكرر على شواطئه ، وأنهى شكواه بأنه قد بدأ أولاً بتوجيه خطاب لبريطانيا أبدى فيه احتجاجه على تلك التصرفات، وأهاب بها سرعه اتخاذ الإجراءات اللازمة والضرورية للحفاظ على استقرار الأوضاع (٨٢).

وعلى الفور سعى المسئولون البريطانيون لبحث هذا الأمر مع حاكم البحرين، الذى أوضح أن من غادروا قطر هم من أقارب قبيلة النعيم الذين انتقلوا إليها من المملكة العربية السعودية، ولا تربطهم أية صلة بساكنى حوار ولم يذهبوا إليها أو استخدموا قوارب تعمل بين حوار والبحرين، وأن ادعاء حاكم قطر أن حوار تُستخدم كقاعدة ضد بلاده ليس له أساس، والعرب الذين يذهبون إلى هناك يجمعون اللؤلؤ ولا يعبرون إلى الساحل القطرى (٨٣).

ولطمأنة قطر أرسلت بريطانيا مذكرة إلى حاكمها أكدت فيها أنها تضع فرقًا من الشرطة بصفة دورية على الساحل الشرقى للبحرين لمنع أى أشخاص قادمين من قطر من النزول للبحرين، وكذلك أصدرت أوامر صارمة لمنع مواطنى البحرين من الذهاب إلى قطر، والطريق الوحيد الذى كان مفتوحا بين البلدين كان عبر شركة النفط فى زكريت (٨٤).

وهكذا يتضح أن حرص بريطانيا على تسوية الخلاف بين الجانبين حول أزمة الرعايا القطريين وتأكيدها للجانب القطرى أنها اتخذت من التدابير ما يحول

دون حدوث مثل هذه الأحداث؛ كان نابعًا من رغبتها الشديدة فى تهدئه الأوضاع بين الجانبين ، نظرًا لإنشغالها بتطورات أحداث الحرب العالمية الثانية.

سادسًا– تقرير المقيم السياسى البريطانى فى الخليج حول ضم حوار للبحرين:

رفع بريور "G.Prior" المقيم السياسى البريطانى فى الخليج تقريرًا إلى حكومة الهند فى ٢٦ أكتوبر ١٩٤١م احتوى على رأى مناقض لقرار الحكومة البريطانية القاضى بضم حوار للبحرين، فذكر أن القرار الذى أُتخذ فى هذه الجزر جاء وفق الفكر الغربى، ولم يتم وضع العادات والتقاليد والشعور المحلى فى الحسبان، فخلال السنوات الأخيرة التى قضيتها فى البحرين لم أسمع ما يؤكد أن تلك الجزر تنتمى للأخيرة ، وهو رأى دعمه البعض وأكدوا عليه عبر مذكرة قُدمت مع خطاب البحرين فى الثالث من يونيو ١٩٣٩م والتى احتوت على عدة مطالب قد يكون لها وزن فى الفكر الغربى لكنها لا تعنى أى شيئ للعرب منها؛ أن حاكم البحرين يذكر أن الدواسر رعايا بحرينيين، وهو أمر مردود عليه، فإقامه الدواسر فى حوار لا يعطى البحرين الحق فى المطالبه بها، لأن الدواسر لا يعترفون إلا بشيوخهم فقط، فعندما حاول شيخ البحرين السيطرة عليهم غادروا البلاد محتجين، كما أن ادعاء الشيخ عيسى بأنه كان يقوم بزيارة سنوية إلى حوار، فإنه نفسه كان يزور الإحساء سنويا تماما مثلما كان يذهب لصيد الصقور فى الزخونية، أن البحرين قد ساعدت الجنود الأتراك فى حوار، كما ساعدت البحارة الذين تحطمت سفنهم على ساحل الإحساء، فلماذا لم تطالب البحرين بالإحساء ؟ (٨٥) .

وفيما يتعلق بمسألة التقاضى ذكر بريور أن المحاكمات الخاصة بالنزاعات القائمة بحوار كانت تتم فى البحرين أمر طبيعى، فيمكن باتفاق الأطراف المتنازعة أن يرفعوا قضيتهم لأى قاض، فمثلاً يستطيع عراقيان على الساحل المتصالح حل نزاعمها فى كربلاء، كما أن الرحلة البحرية السهلة واتصالات

الدواسر هى التى جعلت من البحرين مكانًا مناسبًا بالمقارنة مع الرحلة البرية الصعبة والخطيرة إلى الدوحة، وعن خضوع سكان حوار لقواعد وقوانين البحرين، فلم يكن للبحرين أية قواعد أو قوانين حتى أصبح لها مستشارا، ولو كان هناك مستشار بريطانى لقطر لما تم هذا الإجحاف فى حقها (٨٦).

واختتم بريور تقريره أن رأى العربى المستقل هو أن حوار تنتمى لقطر وأن القرار البريطانى غير منصف، وأنه يجب طرح النزاع القائم بين البحرين وقطر على دالى "daly " الذى كانت لديه معرفة بهذه المنطقة قبل أن تصبح محل نزاع بوقت طويل، ولو عد أن قطر حصلت على أقل من حقها فيجب أخذ هذا الرأى فى الاعتبار عند وضع علامات الحدود على المناطق المتبقية التى عليها خلاف، علاوة على أن الخط المقسم يجب أن يمتد إلى منتصف المسافة بين البلدين حتى الوصول إلى خط طول جزر حوار، فأسلوب المطالبة بوضع علامات هو أسلوب أجنبى تمامًا ومختلف عن التفكير والممارسات العربية، لذا لا يجب وضعه فى الاعتبار (٨٧).

فى التاسع عشر من نوفمبر ١٩٤١م رفعت حكومة الهند هذا التقرير إلى مكتب الشئون الخارجية بلندن، وذكرت أن القرار الخاص ببريور استند على اعتبارين؛ الأول أن حقوق قطر فى جزر حوار مصدق عليها فى دليل لوريمر lorimer، والثانى أن الرأى العام للعرب المستقلين ينبع فقط من نظرية القرب الجغرافى وهو مايعنى أنها تابعة لقطر (٨٨).

فندت حكومة الهند هذين الاعتبارين؛ فبالنسبة للنقطة الأولى كانت الإشارة الوحيدة التى يمكن تعقبها بالنسبة لحوار فى لوريمر موجوده فى القسم الجغرافى، الجزء السادس، حيث تم ذكر حوار كأحد الجزر المجاورة للساحل الغربى القطرى، ولا توجد أية اشارة إلى حقوق سيادة أو ملكية باستثناء ما تم استخلاصه من قيام قبيلة الدواسر ببناء صهاريج ولديها منازل فى منطقتين على الجزيرة

الأساسية [٨٩].

وفيما يخص النقطة الثانية فإن حكومة الهند تشك فى حكمة استدعاء دالى كمحكم فى هذا الأمر، إذ مر أكثر من عقد من الزمان على مغادرته الخليج، وبالتالى لن يكون رأية ذا قيمة، لذا تنصح حكومة الهند بأن الوقت غير مناسب لمحاولة إعادة التحكيم، وتؤكد استمرارية القرار السابق، وهو تبعية الجزر إلى البحرين [٩٠].

على ما يبدو أن إصرار الحكومة البريطانية سواء كانت فى لندن أو فى بومباى على عدم الأخذ برأى ممثلها السياسى فى الخليج العربى، إنما يعود إلى حرصها على إرضاء إيران التى كانت تحاول ضم البحرين، وبخاصة بعدما عزلت حاكمها رضا بهلوى فى سبتمبر ١٩٤١م، علاوة على أن بريطانيا لم تكن تريد فتح جبهات جديدة عليها أثناء الحرب العالمية الثانية بعد أن ضعف مركزها إبان أعوام ١٩٤٠و ١٩٤١م بعد السقوط الفرنسى، وصراعها مع الحكومة العراقية ولا تريد إضعاف مركزها مرة أخرى فى تلك المنطقة، خاصة وأن جيوش الألمان قد وصلت لجنوب الاتحاد السوفييتيى والبلقان، أضف إلى ما سبق دور العنصر البشرى، فبريطانيا كانت حريصة على استرضاء أكبر عدد من السكان فى المنطقة، وبالتالى مالت إلى البحرين التى فاقت الأعداد بها مما هو لدى نظيرتها قطر.

عد حاكم قطر هذا القرار مجحفًا بحقه، وأعلن رفضه له، كما أوضح لبريطانيا أن حدود البحرين الفعليه هى جزيرة " أوال"، كما أكد على ملكيته لجزر حوار، وهو الأمر الذى ترك القضية بين الجانبين مطروحة على فترات متباينة حتى تم البت فيها نهائيًا مطلع القرن الحالى .

وحول ماسبق من أحداث يُلاحظ أن النزاع بين البلدين حول جزر حوار شهد ردود أفعال قوية ومتباينة من أطرافه فقط، لكن صداه لم يكن واضحًا على

المستويين الدولى والإقليمى، ويعزو ذلك إلى بريطانيا التى كانت حريصة أشد الحرص على عدم السماح لأية قوى أُخرى بالتدخل فى المنطقة، فالزيارات التى كانت تتم فى تلك الفترة للبحرين أو قطر بصفة خاصة والخليج بصفة عامة، كانت تتم باستشارتها وتحت أعينها، ويعود ذلك إلى أنها كانت تُعد تلك المنطقة ضمن مناطق نفوذها، ثم أن أحداث الحرب العالمية الثانية وتطوراتها قد حتمت عليها اتباع تلك السياسة، كى لا تتخذ بعض الدول من تلك الأمور ذريعة للتدخل، ومن ثم يتم ضرب بريطانيا ومصالحها.

الخاتمة

– مثل اكتشاف النفط عاملاً رئيسًا فى إثارة النزاع بين معظم إمارات الخليج العربى بصفة عامة وبين البحرين وقطر بصفة خاصة، فالخلاف حول جزر حوار لم ينشب إلا مع اكتشاف النفط فى ثلاثينيات القرن الماضى، وازداد مع رغبة كل طرف فى فرض سيطرته على المناطق التى تواجد فيها، الأمر الذى أعطى النزاع بين الطرفين بعدًا اقتصاديًا واضحًا.

– لم تكن السياسة البريطانية بمنأى عن إثارة الخلاف بين البلدين، إذ اتسمت بالتلون، فإلى جانب اتباع بريطانيا سياسة ترمى إلى ربط دول المنطقه بها، إلا أنها كانت تسعى إلى إثارة الفرقه والتناحر فيما بينهم حتى تستطيع تحقيق أهدافها .

– لعبت شركات النفط دورًا مهمًا فى تزكية النزاع بين الطرفين، ولم يقتصر الأمر حول تحديد تبعية هذه الجزر، وإنما تعدى الأمر إلى تحديد حدًا فاصلاً بينهما فى المياه، فصعود وتيرة النزاع أو هدوءها كان مرتبطًا بعمل تلك الشركات أو توقفها.

– دار النزاع بين البحرين وقطر حول جزر حوار فى الإطار السياسى والقانونى، ولم يصل إلى الصدام العسكرى مثلما حدث بينهما حول الزبارة، إذ اقتصر حول شجب وتفنيد كل طرف لمطالب الطرف الأخر، وهى الحالة التى عضدتها بريطانيا حتى لا تسمح لقوى أخرى بالتدخل، ومن ثم تتعرض مصالحها للخطر .

– جاءت الأدلة التى استندت عليها البحرين حول أحقيتها بحوار أكثر إقناعًا ومنطقية من التى ساقتها قطر، فالبحرين استندت على أدلة عدة؛ تنوعت ما بين ممارسات سياسية واقتصادية وقضائية، بينما كان حُلى ما استندت عليه قطر عامل القرب الجغرافى .

– على الرغم من أن القرار الذى أصدرته بريطانيا عام ١٩٣٩م والخاص بإلحاق جزر حوار للبحرين كان مبنيًا على ما قدمه الطرفان من أسانيد، إلا أن هناك مجموعة من الاعتبارت الأخرى التى دفعت فى اتجاه هذا القرار منها؛ أهمية البحرين لبريطانيا كونها محور تجارة الخليج وسوقًا للؤلؤ، فضلاً عن أنه كان تعويضًا للبحرين عن وقوف بريطانيا بجانب قطر فى قضية الزبارة .

– أظهر النزاع القطرى البحرينى حول حوار تباينًا واضحًا فى مواقف المسئولين البريطانيين، ففى الوقت الذى نال فيه قرار ضم حوار للبحرين قبولاً من قبل البعض تواجدت مجموعة من الأشخاص التى تُطالب بإعادة النظر فى الموضوع مرة أخرى وعلى رأسهم بريور المقيم السياسى البريطانى بالخليج الذى كان يرى أن حوار تخص قطر، وأن القرار البريطانى الذى صدر بشأن هذه الجزر غير منصف.

– لم ينته النزاع القطرى البحرينى حول جزر حوار عام ١٩٤١م بإعلان بريطانيا عدم مناقشتها للموضوع مرة أخرى فى ذلك التاريخ، بسب تطورات الحرب العالمية الثانية، وذلك على خلفية مطالبة المقيم السياسى بريور بإعادة النظر فيه مرة أخرى، وإنما طُرح فى أكثر من مناسبة فيما بعد .

– لم يكن الموقف الدولى أو الإقليمى بارزًا من النزاع بين قطر والبحرين حول حوار فى فترة الدراسة، وربما يرجع ذلك لإسباب عدة أهمها؛ حرص بريطانيا الشديد على إحكام قبضتها على المنطقة، وعدم السماح لأية قوى خارجية بالتدخل كى لا تتعرض مصالحها للخطر.

الهوامش

[١] – تضم مجموعة جزر حوار جزيرة كبرى يبلغ طولها أحد عشر ميلاً وعرضها ميلان ومساحتها سبعة عشر ميل مربع ، بالإضافة إلى عدد من الجزر الأصغر حجمًا، ويوجد على كل جزيرة منارة بطول ٦ قدم عليها عمود أعلاه إسطوانه زيت باللون الأحمر والأبيض وهى ألوان علم البحرين، وحوار تعنى " الجمل الصغير"، وتعرف الجزيرة محلًيا بإبنة جزيرة البحرين التى تماثلها فى الشكل إلى حد ما، وتوجد على الجزيرة قريتان واحدة فى أقصى الشمال والأخرى فى أقصى الجنوب ، وفى كل قرية حوالى ٢٠ منزل صخرى، وفى عدة مناطق على الجزيرة توجد صهاريج مياه، فضلاً عن ذلك فإن الجزيرة غنية بالجبس .

IOR\R\15\2\547, Letter No. C\642, From the Adviser to the Bahrain Government to the Political Agent, Bahrain, On the Hawar Islands, 23 May1938.

[٢] – يمثل آل خليفه قسم من العتوب، وقد هاجروا من الكويت واستقروا فى الزبارة على الساحل الغربى عام ١٧٦٦م. عباس ميرزا المرشد: البحرين فى دليل الخليج، فراديس للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ٢٠١١م، صـ ١٥٦.

[٣] – فؤاد سعيد العابد: سياسة بريطانيا فى الخليج العربى ١٨٥٣–١٩١٤، ج٢، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٤م، ص ١٣٨.

[٤] – يمثل الدواسر فى البحرين أكبر القبائل السنية عدداً بعد العتوب، والثانية بين قبائل البحرين من حيث الأهمية السياسية، ويذكر أن دواسر البحرين هاجروا من نجد ثم اتجهوا نحو الشرق تدريجًيا بعد أن قضوا سنوات عديدة فى الطريق عند جزيرة الزخنونية، ثم وصلوا للبحرين عام ١٨٤٥م. عباس ميرزا المرشد: المرجع السابق، صـ صـ ٢٩٥–٢٩٦.

[5]- IOR\R\15\2\547, Letter No. C\642, From the Adviser to the Bahrain Government to the Political Agent, Bahrain, On the Hawar Islands, 23 May 1938.

[٦] – إسماعيل أحمد ياغى: تاريخ العالم الإسلامى الحديث والمعاصر ٩٨٧–١٤٠٠هـ/ ١٤٩٢–١٩٨٠م، الجناح الأسيوى، الجزء الأول، دار المريخ للنشر، السعودية، ١٩٩٥م، صـ ١٠٤.

[٧] – إبراهيم محمد سليمان: العلاقات الخارجية لأسرة آل ثانى فى مرحلة تأسيس دولة قطر ١٨٦٨–١٩٤٩م، مجلة آداب الفراهيدى، جامعة تكريت، العدد٢٦، ٢٠١٦م، صـ ٢٧٥؛ فؤاد سعيد العابد: المرجع السابق، صـ صـ ١٣٨–١٤٢؛ عباس ميرزا المرشد: المرجع السابق، صـ ١٨٥.

[٨] – سالم مشكور: نزاعات الحدود فى الخليج معضلة السيادة والشرعية، مركز الدراسات الإستراتجية والبحوث والتوثيق، بيروت، لبنان، ١٩٩٣م ، صـ صـ ١١٨–١١٩.

[٩] – لوريمر،ج.ج : دليل الخليج، القسم التاريخى، ج٣، طبع على نفقة الشيخ خليفة بن حمد آل ثانى، ١٩١٤، صـ ١٣٩٠.

[10] – Hooshang Moghtader: the Settlement of the Bahrain Question: A Study in Anglo-Iranian-United Nations Diplomacy,Pakistan Horizon, Pakistan Institute of international affairs, Vol.26,1973,P.19.

[١١] – اشتملت تلك الاتفاقية على سبعة عشر مادة مقسمة على خمسة أقسام موزعة بين الكويت وقطر والبحرين والملاحة فى الخليج وتشكيل لجنة لإقرار الحدود، وبمقتضى هذه الاتفاقية تنازلت الدولة العثمانية عن سيادتها على قطر وكذلك البحرين، وأزيُعامل رعايا شيخ البحرين المقيمون فى االدولة العثمانية كأجانب ويرعى القناصل البريطانيون مصالحهم فيها، وقد أوقف نشوب الحرب العالمية الأولى تنفيذ ما ورد فى هذه الاتفاقية من شروط .جمال زكريا قاسم : تاريخ الخليج العربى الحديث والمعاصر " الأوضاع الداخلية فى إمارات الخليج العربية وعلاقات الجوار فترة الحربين العالميتين وما بينهما ١٩١٤–١٩٤٥م، المجلد الثالث، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٧م، صـ ٢٥٠؛ صلاح العقاد: الاستعمار فى الخليج الفارسى، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ، د.ت، صـ ١٧٨؛ فؤاد سعيد العابد: المرجع السابق، صـ صـ ٢٥٨–٢٦١.

[١٢] – سالم مشكور: المرجع السابق، ص ٧٩؛ طارق نافع الحمدانى: قطر من النشوء إلى قيام الدولة الحديثة مع ملحق الرسائل المتداولة بين محمود شكرى الآلوسى وحكام قطر، الوراق للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٢م، ص ٧٧؛ حياة محمد الحمد البسام: ميزان القوى فى الخليج العربى فى أعقاب الحرب العالمية الأولى، رسالة دكتوراه، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، ١٩٨٩، صـ صـ ١٦٤–١٦٨.

[١٣] - إبراهيم محمد سليمان: المرجع السابق، صـ ٢٨٢ ؛ فؤاد سعيد العابد: المرجع السابق، صـ ٢٥٨.

[١٤] – منح الشيخ عيسى فرانك هولمز امتيازا للتنقيب عن البترول فى البحرين، حيث بلغت مدة الامتياز ثلاث سنوات يعطى خلالها هولمز لحاكم البحرين عشرة آلاف روبية عن كل سنه، ويزداد المبلغ فى حال اكتشاف النفط ، وقد صادقت على هذا الامتياز وزارة المستعمرات البريطانية . طلال بن خالد الطريفى: العلاقات السعودية البحرينية فى عهد الملك عبد العزيز ١٣١٩-١٣٧٣/ ١٩٠٣-١٩٥٣، دارة الملك عبد العزيز، الرياض، صـ ١٦٣.

[١٥] – الجدير بالذكر أن بريطانيا سعت لعرقلة امتياز الولايات المتحدة الأمريكية بحجه أنه لا يحق لشركة غير بريطانيه العمل فى البحرين، ما لم تكن مسجلة فى بريطانيا ومعظم مالكيها من البريطانيين، كما أنه يجب أن يكون معظم موظفى الشركة فى البحرين من الرعايا البريطانيين أو البحرينيين ، لكن الشركه الأمريكية استطاعت التحايل على ذلك بالاتفاق مع شركة كندية. حافظ برجاس: الصراع الدولى على النفط العربى، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت، لبنان، ٢٠٠٠م، صـ ٢١٥؛ This Documents The Property of Her Britannic majestys Government, Confidenail, 19305, Historical Summary of Events in the Persian Gulf Shaikhdoms and the Sultanate of Muscat and Oman 1928-1953, P. 31.

[١٦] – يعود أول أكتشاف نفطى فى البحرين إلى عام ١٩٣٢م على يد الشركة الأمريكية التى امتلكت حق امتياز التنقيب عن النفط واستغلاله فى جميع أراضى البحرين، وعليه بدأ الانتاج بكميات كبيرة عام ١٩٣٤م من حقل العوالى، وتعود أهمية هذا الاكتشاف إلى كونه المؤشر الرئيس لإكتشاف النفط فى المملكة العربية السعودية فيما بعد، فالطبقات التى اكتشف فيها النفط فى البحرين هى امتداد للطبقات الجيولوجية فى المنطة الشرقية السعودية ألا وهى الإحساء. جريدة حقيقة الأمر: العدد ٣٩، السنة الثامنة، بتاريخ ١٩٤٤/١/٤م، صـ ١؛ حافظ برجاس: المرجع السابق، صـ صـ ١٥٧-١٥٨؛ J.H.D.B: Oil and Bahrain, the World Today, Royal Institute of International affairs, Vol,7, 1951,P.77

[١٧] – سطام بن غانم بن سعد الحربى: التطور السياسى فى قطر ١٣٦٨-١٣٩٢هـ / ١٩٤٩-١٩٧٢م، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية اللغة العربية والدراسات الإجتماعية، جامعة القصيم، السعودية ، ٢٠١٥م ، ص ١٥١؛ تشارلز بلجريف: مذكرات بلجريف مستشار

حكومة البحرين سابقا، ترجمة مهدى عبد الله، ١٩٩١، صـ ٥٣؛ روز مارى سعيد زحلان: المنافسة البريطانية الأمريكية فى البحرين ١٩١٨-١٩٤٧، الوثيقة، المجلد ٣، العدد الخامس، ١٩٨٤، صـ ٤١.

[١٨] – جمال زكريا قاسم: المرجع السابق، صـ ٢٥٨؛ سالم مشكور: المرجع السابق، ص ١١٩.

[١٩] – حافظ برجاس: المرجع السابق، صـ ١٥٩؛ حسن أحمد إبراهيم المعمورى: العلاقات القطرية البحرينية ١٩٣٦-١٩٨١م، مجلة العلوم الإنسانية، كلية التربية، جامعة بابل، العراق، صـ ١١٦.

[٢٠] – يعود تدهور حرفة صيد اللؤلؤ فى البحرين إلى عدة عوامل منها؛ الكساد العالمى الذى ألقى بظلاله على تجارة اللؤلؤ، فضلاً عن ظهور اللؤلؤ الصناعى الذى روجت له اليابان، والذى يقل فى تكاليفه وثمنه عن نظيره الطبيعى، علاوة على اكتشاف النفط الذى دفع الغواصين إلى تفضيل العمل بشركات البترول، حيث العمل الدائم، والأجر الثابت، والمخاطر الأقل. جمال زكريا قاسم: المرجع السابق، صـ صـ ٢٠٧-٢٠٨

[٢١] – تشارلز بلجريف: المرجع السابق، صـ ٢٩.

[٢٢] – أحمد زكريا الشلق: فصول من تاريخ قطر السياسى، مطابع الدوحة الحديثة المحدودة، قطر، ١٩٩٩م، صـ ٢١٧.

[٢٣] – سطام بن غانم بن سعد الحربى: المرجع السابق، ص ص ١٥٢-١٥٣.

[٢٤] - سالم مشكور: المرجع السابق ،صـ ١٢٠.

[٢٥] - تقع الزبارة على الساحل الشمالى غرب شبه جزيرة قطر وتأسست على يد العتوب عام ١٧٦٦م بعدما هاجرو إليها من الكويت، وقد جاء اختيار هذا المكان نظرًا لموقعة التجارى، ولقربه من أماكن صيد اللؤلؤ، ومن تلك المدينة انطلق حكم آل خليفة للبحرين، وهو الأمر الذى دفعهم للمطالبة بها كونها أرض أجداداهم التى خرجوا منها. أنظر، موقع مقاتل من الصحراء، موضوعات سياسية وعسكرية، النزاع الحدودى بين قطر والبحرين، http:// ww.moqatel.com

[26]– This Documents The Property of Her Britannic majestys Government, Confidential, 19305, Historical Summary of Events in the

Persian Gulf Shaikhdoms and the Sultanate of Muscat and Oman 1928-1953, P. 24.

[٢٧] - حسن أحمد إبراهيم المعمورى: المرجع السابق، صـ ١١٤.

[٢٨] - الجامعة الإسلامية : العدد ١٣٠٨، السنة السادسة، بتاريخ ١٩٣٧/٧/٢٦م، صـ ٣.

[٢٩] – سطام بن غانم بن سعد الحربى: المرجع السابق، ص ١٥٤.

[30]– IOR\R\15\2\547, Letter from Shaikh Abdullah bin Qasim Piler of Qatar, to H. Weightman . I.C.S, Political Agent, Behrain, 10 May 1938.

[31]– Ibid.

[32] – IOR\R\15\2\547, NO. C\312, Confidential Political Resident, Behrain, Covernment Of India, 15 May 1938.

[33]– IOR\R\15\2\547, NO C\324-I,a\29, from Political Agent, Behrain To Shaikh Abdullah bin Qasim al Thani Piler of Qatar, 20 May 1938.

[34]– IOR\R\15\2\547, Letter from Shaikh Abdullah bin Qasim Piler of Qatar, to H. Weightman . I.C.S, Political Agent, Behrain, 27 May 1938.

[35]– Ibid .

[36]– Ibid.

[37]– IOR\R\15\2\547, No.T\3-1-a\29, Express Letter from Political Agent,Behrain To Political Resident, Bushire, addressed To The Shaikh Qatar in Regaru to his Claim to the Hawar Islands, , to H. Weightman, 3 June 1938.

[38]– IOR\R\15\2\547, No.12\15, Extract P.A.S Note on Visit To Dohah, 30 may 1938 .

[39]– IOR\R\15\2\547, No.T\3-1-a\29, Express Letter from Political Agent, Behrain To Political Resident, Bushire, addressed To The

Shaikh Qatar in Regaru to his Claim to the Hawar Islands, to H. Weightman, 3 June 1938.

[40] –IOR\R\15\2\547, Letter from Shaikh Abdullah bin Qasim Piler of Qatar, to H. Weightman . I.C.S, Political Agent, Behrain, 15 June 1938.

[41]– Ibid.

[42]- IOR\R\15\2\547, No.C\523-1-a\29, From Captain J.B.Howes, Officiating Political Agent Bahrain, To The Acting Advisor To the Bahrain Covernment, Bahrain, question of the Ownership of the Hawer Islands, 14 August,1938, IOR\R\15\2\547, No.C\9-1-a\29, From Political Agent Bahrain, To Shaikh Abdullah bin qasim Al Thani, 5 January,1939.

[43] - IOR\R\15\2\544, No. 197, From C. Dalrymple Belgrave, Adviser To The Government of Bahrain, To His Britannic Majestys Political Agent, Bahrain, 22 December 1938.

[44]– Ibid.

[45]– Ibid.

[46]– Ibid.

[47] – Ibid.

[48] – Ibid.

[٤٩] – أراء جميل صالح العكيلى: التطورات السياسية والاقتصادية في البحرين ١٩٢٣-١٩٤٢، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية التربية، ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٤، صـ صـ ٢٢٦-٢٢٧.

[50]–F.o No C\266-I.a\29, Confidential, Letter From H.Weightman. Political Agent, Bahrain, to the Honourable the political Resident in the Persian Gulf, Bushire, Ownership of hawar Islands, 22 April 1939.

[51]– Ibid.

[50]– Ibid.

[51]–Ibid.

[52]- F.o No 486\ S F– 9 \ A, Confidential, From C.Dalrymple Belgrave, Esquire, C.B.E. Adviser to the Government of Bahrain,to His Britannic Majestys political Agent, Bahrain, Question of Rejistration of fish Traps in hawar Islands, 20 April 1939.

[53]- F.o No C\266–I.a\29, Confidential, Letter From H.Weightman.Political Agent, Bahrain,to the Honourable the political Resident in the Persian Gulf, Bushire, Ownership of hawar Islands, 22 April 1939.

[54]- Ibid.

[55]– F.o No E\3812\196\91, C.W.Baxter the under Secretary of State India to Foreign Office, 13 June 1939.

F.o No 2. 4065\39, the under Secretary of State India to Foreign Office, Petroleum Concessions limited, 30 June 1939.

[56]– Ibid.

[57]– F.o, Telegram From Hamad bin Isa Al Khalifah to the Honble the political Resident in the Persian Gulf, Bushire, 4 August 1939.

[60] - موقع مقاتل من الصحراء، موضوعات سياسية وعسكرية، النزاع الحدودى بين قطر والبحرين، http:// ww.moqatel.com

[59]- F.O. from Shaikh Abdullah bin Qasim Ruler of Qatar, to the Itonble Lieut– Colond Sir Trenchard Fowis, Political Resident in the Persian Gulf, Bushire, 4 August 1939.

[60]- F.O. No. C\476, from Political Resident in the Persian Gulf to Shaikh Abdullah bin Qasim Ruler of Qatar, 25 September 1939.

[63]- F.O. No. C\476, Translation of aletter dated 18-Nov-1939 From the Fuler of Qatar to the Honble the Political Resident, 18 Nov 1939 .

[٦٤] -فُند هذا التعليل عند عرض القضية فيما بعد على المحكمة الدولية التى ذكرت أن الجانبين البحرينى والقطرى قد وافقوا على عدم تقديم الخلاف الخاص بحوار إلى محكمة نزاعات، بل قدموه للحكومة البريطانية ومسئوليها، ولهذا فقرارها لا يُعد دولًيا، لكنه لا يعنى أنه بلا تأثير قانونى، فالجانبان وافقا على دراسة بريطانيا لموضوع السيادة، وتبادلا المراسلات فى الفترة ما بين عامى ١٩٣٨و١٩٣٩م، وبالتالى هو ملزم لهما ، فضلاً عن أن القرار كان قائًما على فرضية أن قطر فشلت فى تفنيد الأدلة التى قدمتها البحرين والتى تثبت سيادتها على الجزر، بل وعجزت عن تقديم ما يعضدد مطالبها.

Malcolm Evans: Case Concerning maritime Delimitation and Territorial Questions Between Qatar And Bahrain, The International and Comparative Law Quarterly, Vol.51, 2002, Pp. 712-713.

[65]- Ibid.

[64]- F.O, No 2-4065\39, the Under Secretary of State for India, to Foreign office, Petroleum Concessions Limited, 30 June,1939.

[65]- F.O,No.4065\39, Political Department From Secretary of State To Political Resident in the Persian Gulf, Express Letter (Air Mail) , 4 July 1939.

[66]- F.O, C\ 286, Express Letter (Air Mail) ,From Office of the Political Resident in the Persian Gulf,Shiraz, to The air Officer Commanding, British Forces in Iraq, Habbaniya, 2 August 1939 .

[67]- F.O, D\SAA\7\1729, Confidential, From Petroleum Conessions Bahrain, To H. Weightman the Agency, bahrein, 2 December 1939 .

[70]- الحيد البحرى عبارة عن مجموعة صخور قرب سطح الماء.

[69]- F.O, P.Z.1227\40, letter From H.H.Wheatley To Mr.Peel, Petroleum concessions limited, 26 February , 1940.

[70]- F.O, C\236-i.a\29, Express letter , From the Political Agent, Bahrain to the Honble the Political Resident in Persian Gulf Bushire, 26 march, 1940.

[71]- F.O, P.Z.1227\40, Express letter (Air mail) , From Secretary of State To Political Resident in Persian gulf, Repeated To Political Agent, Bahrein, 12 march, 1940.

[72]– F.O. Alo\S\Air\22, Telegram from British Forces in Iraq, Habaniyah, to Political Agent, Bahrain, Aerial Survey Of Hawar Island, 18 March, 1940.

[75]- F.O, C\236-i.a\29, Express letter , From the Political Agent, Bahrain to the Honble the Political Resident in Persian Gulf Bushire, 26 march, 1940.

[76]- Ibid.

[77]- F.O, C\761-10\14, confidential, from political Agent, Bahrain to the Honourable the political Resident in the Persian Gulf Bushire, 9 october, 1940.

[78]- This Documentis The Property of Her Britannic majestys Government, Confidental, 19305, Historical Summary of Events in the Persian Gulf Shaikhdoms and the Sultanate of Muscat and Oman 1928-1953, Pp. 26-27.

[79] - **رصدت الوثائق البريطانية أسماء عدد ممن تم إلقاء القبض عليهم وهم حسن بن درويش وأفراد عائلته، وناصر بن على وأفراد أسرته، وسعد الكاموخة وأخوه، وعبد الله بن ناصر وأفراد أسرته** . F.O, No. C\497-1-a\29, Lettar From the Ruler of Qatar to the political Agent, Bahrain, 16 June 1940.

[80] - Ibid.

[81]– Ibid.

[82]– Ibid.

[83]- F.O, No. 794-SF, Lettar From Weightman to the Government of Bahrain, 22 June 1940.

[84]- F.O, No. C\524-i.a, From Political Agent Bahrain To Shaikh Abdullah Binqasim, 24 June 1940.

[85]- F.o No C. 466, Confidential, from C.G.Prior To Office of the Political Resident in the persian Gulf, Bahrain, 25 october 1941.

[86] - Ibid.

[87]- Ibid.

[88]- F.o, No D. 5262-N\41, Confidential, from o.k.Caros, To External Affairs Department, New Delhi, 19 November 1941.

[89] -لوريمر،ج.ج : دليل الخليج، القسم الجغرافى، ج٦، طبع على نفقة الشيخ خليفة بن حمد آل ثانى، مطبعة على بن على، الدوحه ، صـ ١٩٥٤.

[90]- F.o, No D. 5262-N\41, Confidential, from o.k.Caros, To External Affairs Department, New Delhi, 19 November 1941.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً – الوثائق غير المنشورة:

- **الوثائق الأجنبية.**

- وثائق وزراة الخارجية البريطانية

- سجلات وزارة الهند The India Office Records

- IOR\R\15\2\547, Letter No. C\642, From the Adviser to the Bahrain Government to the Political Agent, Bahrain, On the Hawar Islands, 23 May 1938.

- IOR\R\15\2\547, Letter from Shaikh Abdullah bin Qasim Piler of Qatar, to H. Weightman. I.C.S, Political Agent, Behrain, 10 May, 1938.

-IOR\R\15\2\547, NO. C\312, Confidential Political Resident, Behrain, Covernment Of India, 15 May 1938.

-IOR\R\15\2\547, NO C\324-I,a\29, from Political Agent, Behrain To Shaikh Abdullah bin Qasim al Thani Piler of Qatar, 20 May 1938.

- IOR\R\15\2\547, Letter from Shaikh Abdullah bin Qasim Piler of Qatar, to H. Weightman . I.C.S, Political Agent, Behrain, 27 May 1938.

-IOR\R\15\2\547, No.T\3-1-a\29, Express Letter from Political Agent,Behrain To Political Resident, Bushire, addressed To The Shaikh Qatar in Regaru to his Claim to

the Hawar Islands, to H. Weightman, 3 June 1938.

- IOR\R\15\2\547, No.12\15, Extract P.A.S Note on Visit To Dohah, 30 may 1938.

- IOR\R\15\2\547, No.T\3-1-a\29, Express Letter from Political Agent,Behrain To Political Resident, Bushire, addressed To The Shaikh Qatar in Regaru to his Claim to the Hawar Islands, , to H. Weightman, 3 June 1938.

- IOR\R\15\2\547, Letter from Shaikh Abdullah bin Qasim Piler of Qatar, to H. Weightman. I.C.S, Political Agent, Behrain, 15 June 1938.

- IOR\R\15\2\547, No.C\523-1-a\29, From Captain J.B.Howes, Officiating Political Agent Bahrain, To The Acting Advisor To the Bahrain Covernment, Bahrain, question of the Ownership of the Hawer Islands, 14 August,1938.

-IOR\R\15\2\547, No.C\9-1-a\29, From Political Agent Bahrain, To Shaikh Abdullah bin qasim Al Thani, 5 January, 1939.

-IOR\R\15\2\544, No. 197, From C. Dalrymple Belgrave, Adviser To The Government of Bahrain, To His Britannic Majestys Political Agent, Bahrain, 22 December 1938.

ثانيًا- الوثائق المنشورة:

١- وثائق الحدود العربية Richard Schofield: Arabian Boundaries Documents,Primary Documents 1853-1957, Archive Editions,1988.

- F.o No 486\ S F- 9 \ A, Confidential, From C.Dalrymple Belgrave, Esquire, C.B.E. Adviser to the Government of Bahrain,to His Britannic Majestys political Agent, Bahrain, Question of Rejistration of fish Traps in hawar Islands, 20 April 1939.

- F.o No C\266-I.a\29, Confidential, Letter From H.Weightman.Political Agent, Bahrain,to the Honourable the political Resident in the Persian Gulf, Bushire, Ownership of hawar Islands, 22 april 1939.

- F.o No E\3812\196\91, C.W.Baxter the under Secretary of State India to Foreign Office, 13 June 1939.

- F.o No 2. 4065\39, the under Secretary of State India to Foreign Office, Petroleum Concessions limited, 30 June 1939.

- F.o, Telegram From Hamad bin Isa Al Khalifah to the Honble the political Resident in the Persian Gulf, Bushire, 4 August1939.

F.O. No. C\476, from Political Resident in the Persian Gulf to Shaikh Abdullah bin Qasim Ruler of Qatar, 25 September 1939.

- F.O. No. C\476, Translation of aletter dated 18-Nov-1939 From the Fuler of Qatar to the Honble the Political Resident, 18 Nov, 1939 .

- F.O, No 2-4065\39, the Under Secretary of State for India, to Foreign office, Petroleum Con Cessions Limited, 30 June, 1939.

- F.O,No.4065\39, Political Department From Secretary of State To Political Resident in the Persian Gulf, Express Letter (Air Mail), 4 July 1939.

- F.O, C\ 286, Express Letter (Air Mail) ,From Office of the Political Resident in the Persian Gulf,Shiraz, to The air Officer Commanding, British Forces in Iraq, Habbaniya, 2 August 1939.

- F.O, D\SAA\7\1729, Confidential, From Petroleum Conessions Bahrain, To H. Weightman the Agency, bahrein, 2 December 1939.

- F.O, P.Z.1227\40, letter From H.H.Wheatley To Mr.Peel, Petroleum concessions limited, 26 February , 1940.

- F.O, P.Z.1227\40, Express letter (Air mail), From Secretary of State To Political Resident in Persian gulf, Repeated To Political Agent, Bahrein, 12 march, 1940.
- F.O. Alo\S\Air\22, Telegram from British Forces in Iraq, Habaniyah, to Political Agent, Bahrain, Aerial Survey Of Hawar Island, 18 March, 1940.
- F.O, C\236-i.a\29, Express letter, From the Political Agent, Bahrain to the Honble the Political Resident in Persian Gulf Bushire, 26 march, 1940.

F.O, No. C\497-1-a\29, Lettar From the Ruler of Qatar to the political Agent, Bahrain, 16 June 1940.
- F.O, No. 794-SF, Lettar From Weightman to the Government of Bahrain, 22 June 1940.
- F.O, No. C\524-i.a, From Political Agent Bahrain To Shaikh Abdullah Binqasim, 24 June 1940.
- F.O, C\761-10\14, confidential, from political Agent, Bahrain to the Honourable the political Resident in the Persian Gulf Bushire, 9 october, 1940.
-F.o No C. 466, Confidenttal, from C.G.Prior To Office of the Political Resident in the perasian Gulf, Bahrain, 25 october1941.
- F.o, No D. 5262-N\41, Confidenttal, from o.k.Caros, To

External Affairs Department, New Delhi, 19 November 1941.

2- This Documents The Property of Her Britannic majestys Government, Confidential, 19305, Historical Summary of Events in the Persian Gulf Shaikhdoms and the Sultanate of Muscat and Oman 1928-1953.

ثالثًا- المذكرات الشخصية:

- تشارلز بلجريف: مذكرات بلجريف مستشار حكومة البحرين سابقا، ترجمة مهدى عبد الله، ١٩٩١م.

رابعًا- الرسائل العلمية العربية:

- أراء جميل صالح العكيلى: التطورات السياسية والاقتصادية فى البحرين ١٩٢٣-١٩٤٢، رسالة ماجستير، غير المنشورة، كلية التربية، ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٤م.

حياة محمد الحمد البسام: ميزان القوى فى الخليج العربى فى أعقاب الحرب العالمية الأولى، رسالة دكتوراه، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، ١٩٨٩م.

-سطام بن غانم بن سعد الحربى: التطور السياسى فى قطر ١٣٦٨-١٣٩٢هـ / ١٩٤٩-١٩٧٢م، رسالة دكتوراه غير المنشورة، كلية اللغة العربية والدراسات الإجتماعية، جامعة القصيم، السعودية ، ٢٠١٥م .

خامسًا- المراجع العربية والمعربة :

- أحمد زكريا الشلق: فصول من تاريخ قطر السياسى، مطابع الدوحة الحديثة المحدودة، قطر، ١٩٩٩م.

- إسماعيل أحمد ياغى: تاريخ العالم الإسلامى الحديث والمعاصر ٩٨٧-١٤٠٠هـ/ ١٤٩٢-١٩٨٠م، الجناح الأسيوى، الجزء الأول، دار المريخ للنشر، السعودية، ١٩٩٥م.

- جمال زكريا قاسم: تاريخ الخليج العربى الحديث والمعاصر" الأوضاع الداخلية فى إمارات الخليج العربية وعلاقات الجوار فترة الحربين العالميتين وما بينهما ١٩١٤-١٩٤٥م، المجلد الثالث، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٧م.

- لوريمر،ج.ج : دليل الخليج، القسم الجغرافى، ج٦، طبع على نفقة الشيخ خليفة بن حمد آل ثانى، مطبعة على بن على، الدوحه.

- ـــــــــــ : دليل الخليج، القسم التاريخى، ج٣، طبع على نفقة الشيخ خليفة بن حمد آل ثانى، ١٩١٤م.

-سالم مشكور: نزاعات الحدود فى الخليج معضلة السيادة والشرعية، مركز الدراسات الإستراتجية والبحوث والتوثيق، بيروت، لبنان، ١٩٩٣م.

-فؤاد سعيد العابد: سياسة بريطانيا فى الخليج العربى ١٨٥٣-١٩١٤، ج٢، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٤م.

- عباس ميرزا المرشد: البحرين فى دليل الخليج، فراديس للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ٢٠١١م.

- حافظ برجاس: الصراع الدولى على النفط العربى ، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام ، بيروت، لبنان، ٢٠٠٠م.

- صلاح العقاد: الاستعمار فى الخليج الفارسى، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، د.ت.

-طارق نافع الحمدانى: قطر من النشوء إلى قيام الدولة الحديثة مع ملحق الرسائل المتداولة بين محمود شكرى الآلوسى وحكام قطر، الوراق للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٢م.

- طلال بن خالد الطريفى: العلاقات السعودية البحرينية فى عهد الملك عبد العزيز ١٣١٩-١٣٧٣/ ١٩٠٣-١٩٥٣، دارة الملك عبد العزيز، الرياض.

سادسًا- المقالات والدوريات العربية:

- إبراهيم محمد سليمان: العلاقات الخارجية لأسرة آل ثانى فى مرحلة تأسيس دولة قطر ١٨٦٨-١٩٤٩م، مجلة آداب الفراهيدى، جامعة تكريت، العدد٢٦، ٢٠١٦م.

- روز مارى سعيد زحلان: المنافسة البريطانية الأمريكية فى البحرين ١٩١٨-١٩٤٧، الوثيقة، المجلد ٣، العدد الخامس، ١٩٨٤.

- حسن أحمد إبراهيم المعمورى: العلاقات القطرية البحرينية ١٩٣٦-١٩٨١م، مجلة العلوم الإنسانية ، كلية التربية، جامعة بابل، العراق.

سابعًا- المقالات والدوريات الأجنبية :

-Malcolm Evans: Case Concerning maritime Delimitation and Territorial Questions Between Qatar And Bahrain, The International and Comparative Law Quarterly, Vol.51, 2002.

-J.H.D.B: Oil and Bahrain, the World Today, Royal Institute of International affairs, Vol, 7, 1951.

-Hooshang Moghtader: the Settlement of the Bahrain Question: A Study in Anglo-Iranian-United Nations Diplomacy, Pakistan Horizon, Pakistan Institute of international affairs, Vol. 26, 1973.

ثامنًا – الصحف

- الجامعة الإسلامية: العدد ١٣٠٨، السنة السادسة، بتاريخ ١٩٣٧/٧/٢٦م

- جريدة حقيقة الأمر: العدد ٣٩، السنة الثامنة، بتاريخ ١٩٤٤/١/٤م .

تاسعًا: المواقع الإليكترونية:

-موقع مقاتل من الصحراء، موضوعات سياسية وعسكرية، النزاع الحدودى بين قطر والبحرين، http:// ww.moqatel.com

Britain and the Qatari- Bahraini dispute over Hawar Islands 1938-1941

Abstract

Border problems emerged in the Arab world after the First World War, in the Gulf region whose border problems were affected by the tribal factor, in addition to the international competition. Its borders were drawn up under customary agreements or with the intervention of major powers, which is what is triggered by the outbreak of conflicts and conflicts.

Border conflicts have taken various political, economic, legal, and military forms; The dispute between Qatar and Bahrain over the Hawar Islands took place in this context, but it did not rise to the armed clash. The dispute between the two countries arose about a dialogue coinciding with the discovery of oil in Bahrain, but it turned into an open conflict in 1938 AD against the background of demanding the oil companies in Bahrain to know what If it was a dialogue that fell within its spheres of influence or not, then it continued until 1941 when Britain announced that this page was temporarily folded against the backdrop of Prior, the British political resident in the Gulf's request to reopen it, due to the developments of World War II events.

During that period, the conflict between the two countries went through several stages in which the oil companies and Britain as an occupying power played an important role, as each party began to seek to support its position and refute the evidence of the other party, then the conflict evolved to the point of requesting Britain to decide on it, until reaching Britain's declaration of dependency on the islands. To Bahrain and the Qatari side refused to do so.

Key Words: Britain- Bahrain- Qatar- The dispute- Hawar Islands